

تحليل العلاقة الارتباطية بين معدلات الفائدة في السوق النقدي القطري وأرباح صيغ التمويل القائمة على المديونية في مصرف قطر الإسلامي للفترة 2006-2014"

د. عقبة عبد اللاوي : أستاذ محاضر - أ - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي الجزائر okbabde@gmail.com
 عضو مخبر بحث متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي بجامعة قاصدي مرباح . ورقلة . الجزائر
 أ . سهام مسغوني : طالبة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف - المسيلة . الجزائر .
 أ . صافية بقاص : طالبة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي . الجزائر .

<p>Abstract</p> <p><i>We tried to answer the question of study , through analysis the relationship between interest rates according to the analysis of maturities of deposits, and interest rates according to the maturity of the loans. Also some of other key variables as the total assets, finance independent variables and the profits of the funding formula Ijarah and murabaha in Qatar Islamic Bank as the dependent variable.</i></p> <p><i>It will be analysis the relationship between the profits of Qatar Islamic Bank which coming from Ijarah and murabaha and rates of specific interest to the work of the monetary market in the economy of Qatar through the application of statistical analysis of the fundamental factors affecting on the analysis of funding by Ijarah and murabaha formulas, based on the correlation matrix to determine the most relevant phenomenon by the studied factors.</i></p> <p>Key words: <i>Ijarah profits, Murabaha profits, interest rates on deposits, the interest rates on loans, correlation matrix.</i></p> <p>Economic coding (JEL) : G20, E58, E4</p>	<p>ملخص:</p> <p>تمت الإجابة عن تساؤل الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين معدلات الفائدة التي تُنظم السوق النقدي القطري (معدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع ومعدلات الفائدة بحسب أجل استحقاق القروض) وبعض المتغيرات الأساسية الأخرى كالموجودات الكلية وموجودات التمويل كمتغيرات مستقلة، وبين أرباح صيغة التمويل بالمراجحة وأرباح صيغة الإجارة في مصرف قطر الإسلامي كمتغير تابع.</p> <p>وسيتم تحليل العلاقة بين أرباح مصرف قطر الإسلامي والمتأتية من صيغتي الإجارة والمراجحة ومعدلات الفائدة المحددة لعمل السوق النقدي في الاقتصاد القطري من خلال تطبيق التحليل الإحصائي للعوامل الأساسية المؤثرة في صيغة التمويل بالإجارة والمراجحة ، وذلك بالاعتماد على مصفوفة الارتباط لتحديد العوامل الأكثر ارتباطا بالظاهرة المدروسة.</p> <p>الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل القائمة على المديونية، الإجارة، المراجحة، معدلات الفائدة على الودائع، معدلات الفائدة على القروض، مصفوفة الارتباط.</p>
--	--

المقدمة:

ارتكازا على التأسيسات النظرية في حقل المعرفة للاقتصاد الإسلامي، وانعكاسا لأهم المرتكزات النظرية في جانب التطبيق في حقل الصيرفة الإسلامية، فإنه تتفرد المصارف الإسلامية بمجموعة من صيغ التمويل والاستثمار التي تميز جانب استخدامات الأموال في ميزانيتها، والتي تقوم على أساس أهم قاعدتين في العمل المصرفي الإسلامي واللذان تقضيان بأن الغنم لا يتأتى إلا بتحمل الغرم، وأن الخراج لا يكون إلا بوجود الضمان؛ وهو يُعطي أبعادا لاختلاف القائم في طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

إلا أنّ واقع الحال وطبيعة العلاقة التي تربط المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية والقوانين التي تُنظمها وآليات الرقابة على أنشطة البنوك باستخدام الوسائل الكمية والوسائل الكيفية من تحديد لسعر إعادة الخضم والاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية و تأطير الائتمان ... تجعل البنوك الإسلامية إزاء أساليب وأدوات لا تتلاءم إجمالا مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

إن من العوامل التي تُحدد ربحية البنوك الإسلامية ومركزها وأدائها المالي، وتضمن استمرارية عمل المصارف الإسلامية هي قضية تحديد تكلفة رأس المال في البنوك الإسلامية وما يُرتبط بها من مُتغيرات ومحددات، وفي المقابل فإن هذه القضية - تحديد تكلفة رأس المال - تُعتبر من أهم تحديات العمل المصرفي الإسلامي بجانب من الاعتبار أنها قد ترتبط في كثير من الأحيان بمعدلات الفائدة في السوق النقدي التقليدي. وعلى ذلك فإن منحى الاسترشاد بمعدل الفائدة النقدي في تحديد تكلفة رأس المال في المصارف الإسلامية والتي تفرضها البنوك

المركزية تنظيمًا غالبًا، أو ترتضي بها المصارف الإسلامية ارتباطًا بظروف المنافسة أحيانًا، قد يُثير العديد من الملاحظات والتحفظات الاقتصادية والفقهية عن هذه العملية، كما أن هذا النهج قد يعصف بمبادئ وخصائص الاقتصاد الإسلامي تنظيمًا وتطبيقًا.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال هذه الدراسة الموسومة سنحاول الإجابة عن سؤال فحواه:

إلى أي مدى ترتبط أرباح صيغة التمويل القائمة على المديونية في مصرف قطر الإسلامي بمعدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع ومعدلات الفائدة بحسب أجل استحقاق القروض؟

2. التساؤلات الفرعية:

- * إلى أي مدى ترتبط أرباح صيغة الإجارة في مصرف قطر الإسلامي بمعدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع؟
- * إلى أي مدى ترتبط أرباح صيغة الإجارة في مصرف قطر الإسلامي بمعدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق القروض؟
- * إلى أي مدى ترتبط أرباح صيغة المراجعة في مصرف قطر الإسلامي بمعدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع؟
- * إلى أي مدى ترتبط أرباح صيغة المراجعة في مصرف قطر الإسلامي بمعدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق القروض؟

3. فرضيات الدراسة:

- * لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين أرباح الإجارة في مصرف قطر الإسلامي ومعدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع.
- * لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين أرباح الإجارة في مصرف قطر الإسلامي ومعدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق القروض.
- * لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين أرباح المراجعة في مصرف قطر الإسلامي ومعدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع.
- * لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين أرباح المراجعة في مصرف قطر الإسلامي ومعدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق القروض.

4. مبررات طرح الدراسة:

* تنظيمًا وتطبيقًا: على الرغم من التكوين الهيكلي لموارد المصارف الإسلامية وطبيعة عملها التي تختلف ضمن مركزاتها الفكرية وتأصيلاتها النظرية عن بقية البنوك التقليدية، إلا أن البنوك الإسلامية تُعامل في أغلب الأحيان وفي كثير من الدول نفس معاملة البنوك التجارية وتُطبق عليها نفس الإجراءات، خاصة وأن معظم القوانين وفي أغلب البلدان تعتبر المصارف الإسلامية بنوكًا تجارية¹. فإذا كانت من الانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية حالة تركّز عمليات التمويل وتمركزها ضمن التمويلات قصيرة الأجل وخاصة بصيغة المراجعة فإن هذا المنحى أَعتمد كثيرًا لاعتبار المصارف الإسلامية بنوكًا تجارية، وهو الأمر الذي ترتكز عليه السلطات النقدية في تطبيقها نفس التشريعات والتنظيمات التي تعتمد لها للبنوك التقليدية خاصة في شقها المتعلق بالاسترشاد بمعدلات الفائدة. وهو الأمر الذي قد يجعل الأداء المالي للمصارف الإسلامية مرتبطًا بتقلبات وتغيرات معدلات الفائدة.

* الأحكام العامة: لا زال بعض الناس سواء من البسطاء الذين لا يحملون خلفية فكرية تقليدية أو من الأكاديميين والاقتصاديين ممن يعتقدون أفكارًا اقتصادية تقليدية والمتحيزين للتمويل التقليدي يُشكّكون في منحى الصيرفة الإسلامية، وما تقوم به من معاملات بمختلف أشكالها وصيغها، ويزعمون - بخلفية مسبقة أو بدونها - أنه لا فرق بين المعاملات المالية في إطار المصارف الإسلامية وبين نظيراتها من البنوك التجارية التقليدية. وهذا النهج يحمل في طياته تحجّجًا وواضحًا على المصرفية الإسلامية، وفيه من الجهل أو التجاهل للتأصيلات والمركزات الأساسية النظرية والتطبيقية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.

وعلى ذلك جاءت هذه الدراسة في محاولة لتحديد مديات ارتباط الأرباح المتأينة من صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية في شقها المتعلق بصيغة الإجارة والمراجعة ومعدلات الفائدة التي تُؤطر عمليات التمويل في البنوك التجارية.

5. منهجية الدراسة:

سنحاول الإجابة عن التساؤل السابق من خلال تحليل العلاقة بين معدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع ومعدلات الفائدة بحسب أجل استحقاق القروض - وهي المعدلات التي يُحددها المصرف المركزي القطري لتنظيم السوق النقدي وتأطير عمل البنوك التجارية التقليدية⁽²⁾ - وبين أرباح صيغ التمويل القائمة على المديونية في مصرف قطر الإسلامي كمتغير تابع. اعتمادًا على معطيات الأداء

المالي الواردة في تقارير المصرف للفترة 2006-2014 وارتكازا على إحصائيات المصرف المركزي القطري فيما تعلق بتنظيمه لمعدلات فائدة الإقراض ومعدلات فائدة الإيداع. وسيتم تحليل العلاقة بين أرباح مصرف قطر الإسلامي والمتأنية من صيغة الإجارة وصيغة التمويل بالمراجعة ومعدلات الفائدة المحددة لعمل السوق النقدي في الاقتصاد القطري من خلال تطبيق التحليل الإحصائي للعوامل الأساسية المؤثرة في صيغة التمويل بالمراجعة، وذلك بالاعتماد على مصفوفة الارتباط لتحديد العوامل الأكثر ارتباطا بالظاهرة المدروسة.

أولا. الطريقة والأدوات

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، طريقة جمع البيانات ومن ثم تحديد أهم متغيرات الدراسة.

1. مجتمع الدراسة " مصرف قطر الإسلامي":

تتمثل مجتمع الدراسة في مصرف قطر الإسلامي والذي يُعتبر من المؤسسات المصرفية الإسلامية الرائدة في قطر، كما أن المصرف يولي أهمية فيما تعلق بالإفصاح عن نشاطه ومركزه المالي من خلال التقارير المالية السنوية التي يُصدرها، وهو ما يُسهل عملنا في الشق المتعلق بالدراسة الميدانية.

ويملك مصرف قطر الإسلامي رؤية وإستراتيجية استثمارية واضحة وبعيدة المدى، وينظر لمخيطه الإقليمي والعالمي كوحدة متكاملة، من منطلق أن عصر العولمة المالية لم يعد فيه مكان لمصرف ينكفي على الداخل. ولهذا فإن المصرف يتبنى إستراتيجية للتوسع خارجياً عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لاستثماراته الخارجية بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي ويتولى المصرف رئاسة مجالس إدارات هذه البيوت التمويلية حرصاً على تطبيق المفاهيم والضوابط الشرعية الإسلامية التي يطبقها باعتباره الشركة الأم.

2. أدوات التمويل الإسلامي المعتمدة في مصرف قطر الإسلامي:⁽³⁾

نشأ المصرف منذ التأسيس على أنه مصرف إسلامي يعتمد الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا يعتبر المصرف من السابقين في تطوير منتجات وبرامج مبتكرة تلي احتياجات العملاء ومتوافقة مع الشريعة.

1.2 الصيغ القائمة على المدبونية:

1.1.2 بيع المساومة:

ويتمثل بيع المساومة في طلب العميل من المصرف أن يشتري سلعة معينة، يشتريها المصرف من طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديدده، ويربح لا يعلمه العميل تبعاً لذلك، ويكون للعميل الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك المصرف لها، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للمصرف بالأقساط على النحو الذي يتفق عليه، ويقوم المصرف بتطبيق بيع المساومة على السلع المشتراة من السوق المحلي.

2.1.2 بيع المرابحة:

يوفر المصرف لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المرابحة التي تمكن العميل من الحصول على بعض السلع والأجهزة والمعدات من الخارج، ويتم ذلك من خلال تقديم العميل طلباً للمصرف لاستيراد سلعة ما مبيناً وصفها وكميتها وسعرها، فيقوم المصرف باستيرادها لنفسه من الخارج على أن يبيعها للعميل بعد وصولها بسعر تكلفتها مع زيادة ربح يتم الاتفاق عليه.

3.1.2 الإجارة:

يقوم المصرف بشراء الأعيان أو حصص منها ثم تأجيرها للغير، وهذه الأعيان مثل العقارات والمعدات أو الأجهزة المتنوعة، ويتم ذلك بعد دراسة الجدوى والتأكد من ربحيتها وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

2.2 الصيغ القائمة على الملكية:

1.2.2 الاستصناع:

يتمثل أسلوب الاستصناع في قيام المصرف بالتعاقد مع العميل (المستصنع) على القيام بتنفيذ مشروع معين. وتحمل جميع التكاليف من الخامات والأجور ثم تسليمه كاملاً إلى العميل بمبلغ محدد وفي تاريخ معين، وحيث لا يملك المصرف حالياً شركة مقاولات فإنه يقوم بالتعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة أو أكثر من شركات المقاولات.

2.2.2 المضاربة:

يقوم المصرف بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو تمويل المناقصات أو غيرها.

3.2.2 المشاركة:

يعتبر نظام الاستثمار بالمشاركة المميز الرئيسي للمصرف الإسلامي عن البنوك التقليدية الأخرى، ويقوم هذا النوع من الاستثمار على أساس تقدم المصرف حصته من المال الذي يطلبه بقصد إنشاء مشروع مشترك أو شراء بضاعة وبيعها حيث يشارك المصرف في النتائج المحتملة (ربحا أو خسارة) في ضوء قواعد توزيعية شرعية يتفق عليها مسبقا.

3. متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعطيات:

1.3 متغيرات الدراسة: فيما يلي يُبين الجدول المتغيرات الرئيسية للدراسة

الجدول 1: متغيرات الدراسة

المتغير	التعريف
إيرادات صيغة الإجارة	يتم تحقيق الإيراد من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.
إيرادات صيغة المرابحة	يتم تحقيق الربح من معاملات المرابحة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا، ويُمكن تحديده مبلغه عند بدء المعاملة. ويتم تحقيق هذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يُمكن تحديده مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون التحقق مؤكدا على نحو معقول أو عند تحققه فعليا. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.
موجودات التمويل الكلية	قيم موجودات التمويل التي تشمل الصيغ أو أدوات التمويل الإسلامية المعتمدة في البنك، وتوزع إجمالي موجودات التمويل بين الصيغ الآتية: المرابحة والمساومة والمشاركة والإجارة والاستصناع وبعض الصيغ الأخرى. ويتم إثبات قيمة موجودات التمويل بتكلفتها الإجمالية لصيغ التمويل ناقص مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة وأرباح المعلقة والمؤجلة إن وجدت.
موجودات التمويل لصيغة الإجارة المنتهية بالتأميل	وهي الجزء المخصص من قيم موجودات التمويل لصيغة الإجارة المعتمدة في المصرف بحسب إستراتيجيته وأهدافه
الموجودات ثابتة	تمثل تكلفة الموجودات الثابتة مطروحا منها قيمة الاهتلاك المتراكم
أرباح نقدية مقترح توزيعها	يقترح مجلس إدارة المجموعة توزيع أرباح بنسب محددة من رأس المال المدفوع، وهي خاضعة لموافقة مساهمي المصرف في اجتماع الجمعية العمومية للمصرف.
أرباح مدورة	وهي الجزء غير الموزع من الأرباح على المساهمين خلال السنة المالية، وتعتبر متاحة للتوزيع إذا قرر المصرف ذلك.
أرباح مستحقة	صاف صافي الفوائد المستحقة للحساب الجاري للزبون.
معدلات الفائدة بحسب أجل استحقاق القروض في الاقتصاد القطري	وهي معدلات الفائدة التي ينظم المصرف المركزي القطري من خلالها عملية الإقراض في السوق النقدي القطري، أي المعدلات التي تعتمدها البنوك التجارية التقليدية في حساب فوائدها - عوائد البنك = أصل القرض X معدل الفائدة - مقابل القروض التي تُقدمها للزبائن، وهي مقسمة بحسب أجل استحقاق القروض ونوع القروض: بطاقات الائتمان، قروض السيارات، قروض لمدة ثلاث سنوات فأكثر، من سنة إلى ثلاث سنوات، أقل من سنة.
متوسط معدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع في الاقتصاد	وهي معدلات الفائدة التي ينظم المصرف المركزي القطري من خلالها عملية الإيداع في السوق النقدي القطري، أي المعدلات التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية مقابل الحصول على ودائع من أصحاب

الفوائض المالية، وهي مقسمة بحسب أجل استحقاق الودائع: أكثر من سنة، سنة، ستة أشهر، ثلاث شهور، شهر.	القطري
--	--------

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على تعريفات تقارير مصرف قطر الإسلامي (QIB)

2.3 طريقة جمع البيانات والمعطيات المجمعة:

تم الارتكاز على التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للفترة 2006-2014، وتضم التقارير البيانات المالية الموحدة والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد في نهاية كل سنة مالية، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغير في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحدة وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة.

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" و"استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" و"مشتقات الأدوات المالية" والاستثمارات العقارية التي يتم قياسها باستخدام القيمة العادلة.

ويتم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة المستخدمة في أنشطة المصرف وفي عرض بياناته المالية. فيما عدا ما تم الإشارة إليه بخلاف ذلك في طيات التقارير المالية. وتم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال. ويمكن الاطلاع على التقارير من خلال الموقع الرسمي للمصرف:

<http://www.qib.com.qa/ar/index.aspx>

أما فيما تعلق بمعدلات الفائدة في السوق النقدي القطري فهي مستقاة من التقارير السنوية لمصرف قطر المركزي للفترة محل الدراسة. ويمكن الاطلاع على التقارير السنوية من خلال الموقع الرسمي لمصرف قطر المركزي:

<http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Publications/ReportsAndStatements/Pages/AnnualReports.aspx>

ثانياً. تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة

سنحاول حساب مصفوفة الارتباط (*matrice de corrélation*) بالاعتماد على معامل بيرسون للارتباط، لمعطيات دراسة الخاصة بالتغيرات الأساسية المؤثرة في أرباح صيغ المراجعة، ومن ثم مناقشة وتفسير النتائج. وتجدر الإشارة أن البنوك الإسلامية -وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي⁴- هي كل البنوك المرخص لها وفقاً لأحكام هذا القانون بمزاولة كل أو بعض الأعمال المصرفية والاستثمارية التنموية وفقاً لأحكام الشريعة.

1. تحليل المؤشرات المالية لمصرف قطر الإسلامي:

يمثل الجدول 2 تطور موجودات مصرف قطر الإسلامي (QIB) للفترة (2006-2013)، وتجدر الإشارة أن موجودات المصرف هي عبارة عن مجموع الأصول التي بحوزة المصرف ملائمة لسداد الديون، وتتعدد طبيعتها ومصادرها، وهي موزعة على الأنواع الآتية: النقد الأرصدة لدى المصرف المركزي والنقد لدى البنوك التجارية وموجودات التمويل والموجودات الثابتة وغير الملموسة والاستثمارات المالية والعقارية والاستثمارات لدى شركات زميلة والموجودات الثابتة وغير ملموسة.

(ألف ريال قطري)

الجدول 2: الموجودات لمصرف قطر الإسلامي للفترة 2006-2014

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموجودات الكلية	14888516	21335768	34695207	38993015	53430231	58274886	73192058	77354244	96106464
موجودات صيغ	6974085	9665630	17646695	21656071	29438887	29219541	45655683	51165829	64583141
إجمالي موجودات	8449797	13293934	21234739	25734305	33746295	33859678	48672614	52927662	66639051
ناقص: ربح مؤجل	997870	1332330	2134871	2802578	4031137	3901183	5042434	5324634	6399267

تحليل العلاقة الارتباطية بين معدلات الفائدة في السوق النقدي القطري وأرباح صيغ التمويل القائمة على المديونية في مصرف قطر

الإسلامي للفترة 2006-2014" د: عبد اللاوي عقبه ط/د: مسغوني سهام ط/د: بقاص صافية

المخصص الخاص	275845	269966	221611	248232	297809	310745	460095	425317	514849
أرباح معلقة	20075	12556	12362	16013	65576	51880	32751	38245	43404
صافي موجودات	7156007	11679082	18865895	22667482	29351773	29595870	43137334	47139466	59681531
موجودات	47%	45%	51%	56%	55%	50%	62%	66%	67%
موجودات	82.54%	72.71%	83.10%	84.15%	87.24%	86.30%	93.80%	96.67%	96.91%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير المصرف (QIB) خلال الفترة (2006-2014)

يمثل الجدول 2 قيم موجودات التمويل التي تشمل الصيغ أو أدوات التمويل الإسلامية المعتمدة في البنك، وتتنوع إجمالي موجودات التمويل بين الصيغ الآتية: المراجعة والمساومة والمشاركة والإجارة والاستصناع وبعض الصيغ الأخرى. ويتم إثبات قيمة موجودات التمويل بتكلفتها الإجمالية لصيغ التمويل ناقص مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة وأرباح المعلقة والمؤجلة إن وجدت. نلاحظ من الجدول أن قيمة موجودات التمويل في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة، وإن اختلف التركز في الزيادة من صيغة إلى أخرى، وتباين في بعضها مقارنة ببعض الآخر.

ومن خلال التدقيق في تطور موجودات المصرف في بعض السنوات من الجدول أعلاه، فيمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات:

* المسجل أنه وخلال فترة الدراسة فإن معدلات نمو الموجودات كانت إيجابية، بمعنى أن هناك توسعاً في أعمال المصرف، على الرغم من اختلاف ماديات هذا التوسع بحسب السنوات؛

* الملاحظ أن معدلات النمو قد شهدت أعلى نسبة سنة 2008 في حين تهاوت معدلات النمو العام 2009، وعلى الرغم من أن النمو بقي إيجابياً، إلا أن هناك كبح لمعدلات النمو نتيجة لإفرازات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وانتشارها عالمياً، وما أفرزته من حالات إعاير مالي، ومشكلات في المنظومة المصرفية؛

* من قيم الجدول أعلاه نسجل حالة تركز في توزيع الموجودات لصالح صيغ التمويل على حساب الصيغ الاستثمارية.

* تُسجل تركز عمليات تمويل الصرف وتمركزها ضمن صيغ القائمة على المديونية ويبدو ذلك بشكل بارز في كل سنوات الدراسة، وترجع حالة التركز إلى الاعتماد على صيغ المساومة والمراجعة والتي بلغت ضعف إجمالي الصيغ الأخرى، وتليها صيغة الإجارة المنتهية بالتملك. وقد تجاوزت حالة التركز العام 2014 نسبة 67% من إجمالي الموجودات الكلية في حين بلغت معدلات تركز عمل مصرف قطر الإسلامي بالصيغ القائمة على المديونية معدل 96% من إجمالي موجودات التمويل.

وارتكازاً على ما سبق يمكننا أن نستخلص التوجه العام للصرف الذي تركز من خلاله -أي التوجه- نشاطه ضمن الصيغ القائمة على المديونية أحداً بعدة اعتبارات وتبريرات منها: لاعتبارها الصيغ الأكثر طلباً لتمويل الاستثمارات، والأنسب لتمويل رأس المال الثابت والتغير في المخزون، والمسهل لآليات التجارة الخارجية المحققة لاستيراد السلع الإنتاجية والأولية والنصف مصنعة. وقد يكون السبب الجهوري لهذا التوجه كون هذه الصيغ أكثر توليداً للأرباح، إضافة إلى سهولة التعامل، وقلة المخاطر التي قد تتخللها مقارنة بالصيغ القائمة على الملكية.

الجدول 3: تطور إيرادات أنشطة التمويل وإيرادات الصيغ القائمة على المديونية للفترة 2006-2014 (ألف ريال قطري)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صافي إيرادات أنشطة التمويل	626225	839109	1328065	1815866	1863299	1775466	2081360	2003201	2444267
إيرادات مراجعات ومساومات	412192	499114	770716	1040102	1256602	1106462	1524874	1499519	1856148
إيرادات إجارة منتهية بالتملك	55534	132212	245595	321935	275330	317017	319779	415105	528023
إيرادات الصيغ القائمة على	467726	631326	1016311	1362037	1531932	1423479	1844653	1914624	2384171
نمو إيرادات الصيغ القائمة على	/	34.98%	60.98%	34.02%	12.47%	-7.08	29.59%	3.79%	24.52%

تحليل العلاقة الارتباطية بين معدلات الفائدة في السوق النقدي القطري وأرباح صيغ التمويل القائمة على المدبونية في مصرف قطر

الإسلامي للفترة 2006-2014" د: عبد اللوي عقبه ط/د: مسغوني سهام ط/د: بقاص صافية

إيرادات المدبونية/ إيرادات	74.69%	75.24%	76.53%	75.01%	82.22%	80.17%	88.63%	95.58%	97.54%
----------------------------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات تقارير المصرف (QIB) خلال الفترة (2006-2014).

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيم إيرادات أنشطة التمويل في تزايد مضطرب في أغلب سنوات فترة الدراسة باستثناء التراجع في نمو الإيرادات المسجل في سنتي 2011 و 2013، وتنسحب هذه الملاحظات على إيرادات الصيغ القائمة على المدبونية. ومن خلال تحليل مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي في توليد الأرباح الصافية لصيغ التمويل، يُبين لنا الجدول أن القدر الأكبر من المساهمة تُساهم فيه الصيغ القائمة على المدبونية وقد تراوحت مساهمة هذه الأخيرة بين 74.69% كحد أدنى و 97.54% كأعلى مساهمة وهي المحققة العام 2014. وهو الأمر الذي يتناسق مع حالة التركز المشار إليها سابقا في عمل المصرف، فمن الجدول 2 نلاحظ أن موجودات الصيغ القائمة على المدبونية بالنسبة للموجودات الكلية للعام 2014 بلغت معدل 96.91% ويقابلها معدل 97.54% من الإيرادات المتولدة من نفس الصيغ. في حين الصيغ القائمة على الملكية والمثلة في المضاربة والاستصناع فمساهمتها في توليد الإيرادات لا يتجاوز 3%.

2. تطبيق مصفوفة الارتباط على العوامل الأساسية المؤثرة في أرباح صيغة الإجارة:

يسمح قانون مصرف قطر المركزي للمؤسسات المالية الإسلامية قبول الودائع بأنواعها المختلفة والقيام بعمليات تمويل الاستثمار المباشر والمالي، وتملك الأصول الثابتة والمنقولة اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستثمار الداخلة في أغراضها أو بغرض تأجيرها، وأية أعمال مصرفية أو خدمات مالية أخرى تُجيزها هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة المالية الإسلامية، ويُوافق عليها مجلس إدارتها، ويُقرها المصرف المركزي.⁵

الجدول 4: مصفوفة الارتباط لأرباح الإجارة مع الموجودات

المتغيرات	أرباح الإجارة الصافية	الموجودات الكلية	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	موجودات الثابتة
أرباح الإجارة الصافية	1 (...)	--	--	--	--
الموجودات الكلية	0.397 (0.290)	1 (...)	--	--	--
موجودات الإجارة	0.481 (0.189)	0.963 (0.000)	1 (...)	--	--
موجودات التمويل	0.095 (0.808)	0.849 (0.004)	0.758 (0.018)	1 (...)	--
الموجودات الثابتة	0.468 (0.204)	0.958 (0.000)	0.908 (0.001)	0.851 (0.004)	1 (...)

(...): مستوى المعنوية.

المصدر: من إعداد الباحثين.

من مصفوفة الترابط نستنتج أن الارتباط لأرباح الإجارة مع كافة الموجودات ارتباط غير معنوي عند مستوى دلالة 0.05. وهذه النتيجة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، على اعتبار أن هناك علاقة مباشرة بين أرباح الإجارة وموجودات الإجارة بصفة مباشرة وموجودات التمويل بصفة غير مباشرة. وعلى الرغم من أن بيانات التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي للفترة 2006-2014 تُبين أن مخصصات صيغ التمويل في تزايد مضطرب طيلة فترة الدراسة، ففي ظل الزيادة المركزة ضمن المراجعة والمساومات، يُسجل انخفاض في صيغ التمويل بالمضاربة والاستصناع وصيغ التمويل الأخرى، ففي عام 2008 شهدت زيادة لكل من المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك بقيمة 1336557 ألف ريال قطري ومبلغ قدره 4281038 ألف ريال قطري على التوالي، أما بالنسبة لصيغ التمويل الأخرى فقد بدأت في انخفاض عام 2008 حتى 2014 باستثناء الاستصناع الذي استمر في زيادة طفيفة حتى عام 2012 ليسجل انخفاضا في السنة الموالية بمبلغ قدره 1203556 ألف ريال قطري.

الجدول 05: مصفوفة الارتباط لأرباح الإجارة مع الأرباح الأخرى

المتغيرات	أرباح الإجارة	ربح مؤجل	أرباح معلقة	أرباح نقدية	أرباح مدورة	أرباح مستحقة
أرباح الإجارة	1 (...)	--	--	--	--	--
ربح مؤجل	0.358 (0.344)	1 (...)	--	--	--	--
أرباح معلقة	0.025 (0.948)	0.643 (0.062)	1 (...)	--	--	--
أرباح نقدية	0.433 (0.232)	0.256 (0.491)	0.217 (0.575)	1 (...)	--	--
أرباح مدورة	0.206 (0.594)	0.585 (0.098)	-0.20 (0.958)	-0.106 (0.787)	1 (...)	--
أرباح مستحقة	-0.094 (0.810)	0.272 (0.479)	0.534 (0.139)	0.362 (0.339)	-0.088 (0.821)	1 (...)

(...): مستوى المعنوية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تحليل بيانات التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي للفترة 2006-2014

من مصفوفة الترابط نستنتج أن الارتباط لأرباح الإجارة مع كافة الأرباح غير معنوي عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول 6: مصفوفة الارتباط لأرباح الإجارة مع ومعدلات الفائدة بحسب أجل استحقاق القروض

المتغيرات	أرباح	بطاقة	سيارات	أكثر من 3	من سنة إلى	أقل من
أرباح الإجارة	1 (...)	--	--	--	--	--
بطاقة الائتمان	0.024- (0.952)	1 (...)	--	--	--	--
سيارات	0.195- (0.615)	0.740 (0.023)	1 (...)	--	--	--
أكثر من 3 سنوات	0.080- (0.839)	0.968 (0.000)	0.744 (0.022)	1 (...)	--	--
من سنة إلى 3	0.218- (0.573)	0.970 (0.000)	0.784 (0.012)	0.972 (0.000)	1 (...)	--
أقل من سنة	0.333- (0.381)	0.912 (0.001)	0.625 (0.072)	0.898 (0.001)	0.945 (0.000)	1 (...)

(...): مستوى المعنوية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تحليل بيانات التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي للفترة 2006-2014

من مصفوفة الترابط نستنتج أن الارتباط لأرباح الإجارة مع معدلات الفائدة بحسب أجل استحقاق القروض ارتباط غير معنوي عند

مستوى دلالة 0.05.

وهذه النتيجة تتوافق مع مرتكزات التمويل في الاقتصاد الإسلامي لجانب من الاعتبار أن الإجارة هي تلك العلمية التي يتم من

خلالها تمليك منفعة أصل في مدة معينة، مع وعد من المالك بأن يملك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو

بسر يحدد في الموعد أو بسر رمزي أو بدون مقابل، ويتميز بطول المدة نسبياً وبارتفاع بدل الإيجار⁶. كما أن هذا النوع من الإجارة لا تتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤها من قبل المستأجر الذي يستهلك قيمة المعدات بكاملها⁷. ويتم حساب ربح التأجير المنتهي بالتسليم استناداً إلى الفرق بين مجموع إيجارات الأصل وبين قيمة شراء الأصل نقداً وفق العلاقة الآتية:

$$R = \frac{\sum V_n - A}{A} \times 100$$

R: نسبة الربح **V:** قسط الإيجار **A:** ثمن الشراء الأصل نقداً **n:** المدة بحسب قسط الإيجار

وعلى اعتبار أن المدة الزمنية لعملية التمويل بصيغة الإجارة طويلة، فإنه وحتى لو تم إلزام المصرف الإسلامي بالاسترشاد بمعدل الفائدة النقدي فإن ارتباط هذا الاسترشاد بأرباح الإجارة تنقطع صلته نظراً لطول مدة الإجارة، كما أن المصرف الإسلامي لا يتقاضى أية مبالغ إضافية عند التعثر في السداد وعدم تسديد الأقساط بعكس البنوك الربوية، ففي حالة المصرف الإسلامي يُشكل التعثر وعدم التسديد خسارة على المصرف، كما أن أرباح المصرف الإسلامي ثابتة بمجرد انعقاد العقد، وهي غير قابلة للزيادة حتى في حال ماطلة الزبون وتأخره في السداد، وبالتالي فإن التغيرات الدورية لمعدلات الفائدة والمتكررة في السوق النقدي - والتي تمثل سبباً في الفوائد المركبة للبنوك التجارية في حالة التعثر على السداد - خلال فترة الإجارة تنقطع صلتها بأرباح الإجارة حتى في حالة الاسترشاد بها بداية.

الجدول 7: مصفوفة الارتباط لأرباح الإجارة مع متوسط معدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع

المتغيرات	أرباح الإجارة	أكثر من سنة	سنة	6 أشهر	3 أشهر	شهر
أرباح الإجارة	1 (...)	--	--	--	--	--
أكثر من سنة	0.390- (0.299)	1 (..)	--	--	--	--
سنة	0.227- (0.588)	0.876 (0.002)	1 (...)	--	--	--
6 أشهر	0.185- (0.634)	0.927 (0.000)	0.949 (0.000)	1 (...)	--	--
3 أشهر	0.218- (0.573)	0.934 (0.000)	0.917 (0.001)	0.987 (0.000)	1 (...)	--
شهر	0.117- (0.765)	0.886 (0.001)	0.923 (0.000)	0.982 (0.001)	0.955 (0.000)	1 (...)

(...): مستوى المعنوية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تحليل بيانات التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي للفترة 2006-2014 من مصفوفة الترابط نستنتج أن الارتباط لأرباح الإجارة متوسط معدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع ارتباط غير معنوي عند مستوى دلالة 0.05. وهو ما يتوافق مع التأسيسات النظرية للاقتصاد الإسلامي.

3. تطبيق مصفوفة الارتباط على العوامل الأساسية المؤثرة في أرباح صيغة المرابحة:

1.3 تحليل العلاقة بين أرباح المرابحة ومعدلات فائدة الإقراض والاقتراض:

يُمثل الجدول 8 معدلات الفائدة على القروض بحسب مدة الاستحقاق ونلاحظ أن أعلى مستويات الفائدة تتركز على بطاقات الائتمان خلال كامل فترة الدراسة، وقد مثلت سنة 2006 أعلى مستوى لهذه المعدلات. كما أنّ معدل الفائدة على القروض الموجهة لاقتناء السيارات تقترب من مستويات معدلات الفائدة على القروض على ثلاث سنوات فأكثر لأنه عادة القروض على السيارات تكون في حدود أو تتجاوز الثلاث سنوات.

الجدول 8: معدلات الفائدة على القروض بحسب مدة استحقاق القروض في سوق النقد القطرية للفترة 2006-2014

بطاقات الائتمان	سيارات	3 سنوات فأكثر	من سنة لأقل من 3 سنوات	أقل من سنة	
9.64	4.93	4.72	5.61	4.75	2014
8.13	5.5	5.19	5.86	5	2013
9.11	5.44	5.58	6.3	5.27	2012
10.69	8.02	5.03	6.65	5.28	2011
19.92	6.18	8	8.68	7.34	2010
20.00	8.48	9.20	9.45	6.98	2009
20.69	8.81	8.94	8.57	6.20	2008
19.48	8.18	8.76	8.92	7.57	2007
20.00	8.61	8.52	9.15	7.33	2006

المصدر: ارتكازا على التقارير السنوية لمصرف قطر المركزي للفترة 2006-2014

<http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Publications/ReportsAndStatements/Pages/AnnualReports.aspx>

ويبين الجدول أدناه أن أعلى مستويات معدلات الفائدة على الودائع لمختلف آجال الاستحقاق كانت العام 2006 و2007، وبعد ذلك بدأت معدلات الفائدة في الانخفاض في باقي سنوات الدراسة مع حالات من الارتفاع الطفيفة في بعض السنوات.

الجدول 9: متوسط معدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع في سوق النقد القطرية للفترة 2006-2014

أكثر من سنة	سنة	6 شهور	3 شهور	شهر	
1.52	1.62	1.31	1.28	0.95	2014
2.11	1.2	1.33	1.38	1.27	2013
2.45	1.67	1.58	1.57	1.54	2012
1.96	1.94	1.58	1.62	1.59	2011
2.04	1.74	2.32	1.94	2.31	2010
2.76	4.33	3.77	3.20	3.59	2009
3.26	3.36	4.29	4.13	4.28	2008
4.44	4.77	4.91	4.33	4.39	2007
4.18	4.38	5.00	5.07	4.01	2006

المصدر: ارتكازا على التقارير السنوية لمصرف قطر المركزي للفترة 2006-2014

<http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Publications/ReportsAndStatements/Pages/AnnualReports.aspx>

وقد تزامن خفض معدلات الفائدة سواء على الإقراض أو الاقتراض مع الأزمة المالية العالمية وأزمة اليورو وما صاحب الأزمة الأولى من سياسات نقدية توسعية من خلال خفض معدلات الفائدة لمواجهة حالة الركود الذي هيمن على الاقتصاد العالمي.

الجدول 10: مصفوفة الارتباط لأرباح المربحة مع متوسط معدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع

المتغيرات	أرباح المربحة	أكثر من سنة	سنة	6 أشهر	3 أشهر	شهر
أرباح المربحة	1 (...)	--	--	--	--	--
أكثر من سنة	0.891- (0.001)	1 (...)	--	--	--	--
سنة	0.663- (0.052)	0.876 (0.002)	1 (...)	--	--	--
6 أشهر	0.746- (0.021)	0.927 (0.000)	0.949 (0.000)	1 (...)	--	--
3 أشهر	0.784- (0.012)	0.934 (0.000)	0.917 (0.001)	0.987 (0.000)	1 (...)	--

الإسلامي للفترة 2006-2014"					
د: عبد اللاوي عقبة	ط/د: مسغوني سهام	ط/د: بقاص صافية	1	0.955	0.982
شهر	0.725-	0.886	9230.	(0.001)	(0.001)
	(0.027)	(0.001)	(0.000)	(0.000)	(0.000)

(...): مستوى المعنوية.

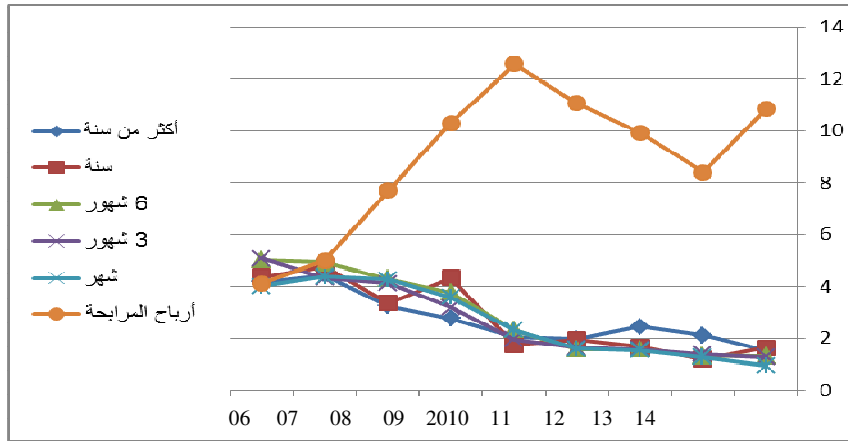
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تجدر الإشارة أن الودائع -وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي⁸ - هي كل المبالغ التي تودع بفائدة أو بعائد أو بدونهما بعد الاتفاق على سدادها عند الطلب أو لأجل في الأحوال التي يُتفق عليها، وتشمل الودائع المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن مصفوفة الترابط نستنتج ما يلي:

* متغير متوسط معدلات الفائدة على الودائع لأكثر من سنة يرتبط ارتباطاً قوياً مع متغير أرباح المراجعة وهو ارتباط عكسي معنوي عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بـ (-0.891).

* متغيرات متوسط معدلات الفائدة على الودائع لشهر وثلاثة أشهر وستة أشهر ترتبط ارتباطاً قوياً مع متغير أرباح المراجعة وهو ارتباط عكسي معنوي عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بـ (-0.725)، بـ (-0.784)، بـ (-0.725) على التوالي.

الشكل 1: أرباح المراجعة في مصرف قطر الإسلامي ومعدلات الفائدة على الودائع في سوق النقد القطري



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي، والمصرف المركزي القطري.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أرباح المراجعة ترتبط بعلاقة عكسية مع معدلات الفائدة على الودائع فكلما اتجهت معدلات الفائدة على الإيداع إلى الانخفاض كلما ارتفعت قيمة أرباح المراجعة. وتُشير العلاقة العكسية أنه كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع الموجهة لتمويل عمليات البيع بالمراجعة كلما ازدادت قيمة العوائد المتأتية منها لصالح المودعين، وهو ما يؤدي إلى انخفاض أرباح المراجعة والمساومة لصالح المصرف.

و يجدر التأشير أنه وعلى الرغم من التكوين الهيكلي لموارد المصارف الإسلامية وطبيعة عملها التي تختلف ضمن مرتكزاتها الفكرية وتأصيلاتها النظرية عن بقية البنوك التقليدية، إلا أن البنوك الإسلامية تُعامل نفس معاملة البنوك التجارية وتُطبق عليها نفس الإجراءات في كثير من الأحيان، خاصة وأن معظم القوانين وفي أغلب البلدان تعتبر المصارف الإسلامية بنوكاً تجارية⁹. فإذا كان من المشكلات المطروحة في المصارف الإسلامية الاعتماد بنسب مرتفعة على تقديم تمويل قسيرة الأجل وخاصة بصيغة المراجعة - وهي الحالة المثبتة في حالة مصرف قطر الإسلامي¹⁰ - نظراً لما توفره هذه الصيغة من ربح مضمون وخال من المخاطر تقريباً، فقد أدى هذا المنحى إلى تبرير اعتبار المصارف الإسلامية بنوكاً تجارية، وهو الأمر الذي تركز عليه السلطات النقدية في تطبيقها نفس التشريعات والتنظيمات التي تعتمد عليها للبنوك التقليدية خاصة في شقها المتعلق بالودائع.

ويمكن تفسير العلاقة القوية بين أرباح المراجعة مع معدلات الفائدة على الودائع نتيجة للنظام المصرفي القطري والقوانين التي تُنظم العلاقة بين البنوك ومصرف قطر المركزي، وفي ما يلي مجموعة من الآليات الواردة في كتاب التعليمات للبنوك: الطبعة الخامسة عشر سنة

2013 والتي تضبط معدلات الفائدة السائدة في السوق النقدي القطري والتي لم يتم وضع استثناء من خلالها لعمل المصارف الإسلامية أو توضيح الآليات التي يتم احتساب الربح من خلالها لهذه المصارف - على الرغم من أن قانون مصرف قطر المركزي قد أورد فصلاً كاملاً للمصارف الإسلامية وتنظيمها إلا أنه لم يتم تبيان آليات ضبط حسابات العائد على الودائع والتمويلات - ومن هذه الآليات ما يلي¹¹:

- * للبنوك احتساب أو عدم احتساب الفائدة أو العائد على جميع أنواع ودائع العملاء لديها.
- * يكون سعر مصرف قطر المركزي مؤشراً استرشادياً في تحديد أسعار الفائدة أو العائد على التسهيلات الائتمانية بالريال القطري.
- * يتم احتساب الفائدة أو العائد على التسهيلات الائتمانية والودائع على أساس أن عدد أيام السنة 360 يوماً.
- * يجب أن لا تزيد أسعار الفائدة أو العائد على الودائع سواء بالريال القطري أو بالعملة الأجنبية الضامنة للقروض عن أسعار الفائدة أو العائد عن القروض.
- * تمنع جميع البنوك من الاتفاق فيما بينها على أية ترتيبات مسبقة لتحديد أسعار الفائدة أو العائد على الودائع والائتمان، ويترك ذلك لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق النقدي.
- * يجب موافاة إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بالمصرف شهرياً بمتوسط أسعار الفائدة على القروض والودائع والمعاملات بين البنوك كما هو مبين في باب البيانات الدورية.

الجدول 9: مصفوفة الارتباط لأرباح المراجعة مع معدلات الفائدة بحسب أجل استحقاق القروض

المتغيرات	أرباح المراجعة	بطاقة الائتمان	سيارات	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3	أقل من سنة
أرباح المراجعة	1 (...)	--	--	--	--	--
بطاقة الائتمان	0.452- (0.222)	1 (...)	--	--	--	--
سيارات	0.635- (0.066)	0.740 (0.023)	1 (...)	--	--	--
أكثر من 3 سنوات	0.558- (0.118)	0.968 (0.000)	7440. (0.022)	1 (...)	--	--
من سنة إلى 3	0.539- (0.134)	0.970 (0.000)	0.784 (0.012)	0.972 (0.000)	1 (...)	--
أقل من سنة	0.546- (0.128)	0.912 (0.001)	6250. (0.072)	0.898 (0.001)	0.945 (0.000)	1 (...)

(...): مستوى المعنوية. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من مصفوفة الترابط نستنتج ما يلي:

* حالة الارتباط لأرباح المراجعة مع معدلات الفائدة بحسب أجل استحقاق القروض غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05. وهو ما يتوافق مع التأصيلات النظرية للتمويل الإسلامي.

فالمراجعة العادية أو البسيطة "عقد تنحصر العلاقة فيه بين طرفين"¹². هما البائع والمشتري، ويمتحن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشراؤها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مراجعة بثمن وريح يتفق عليه. عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى في بيع المراجعة للآمر بالشراء¹³، وهي الأكثر استخداماً في المصارف الإسلامية، ويُصطلح عليها أيضاً ببيع المراجعة المصرفية وتعرف بالمراجعة للآمر بالشراء، أي أن المشتري يأمر المصرف بشراء سلعة موصوفة له، والمصرف يقوم بشراؤها لحسابه، ولكن بغرض بيعها إلى الشخص الأمر بالشراء لحيازتها، ويحتفظ المصرف بالملكية كضمان مقابل التمويل بالأجل¹⁴. ويُشترط في عقد المراجعة للآمر بالشراء ما يلي¹⁵:

* أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني؛

* أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع؛

* أن يكون العقد الأول صحيحاً فإذا كان فاسداً لم يجوز.

* ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا.

خلاصة:

من خلال التحليل السابق، خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

* ارتكز مصدر الأرباح في مصرف قطر الإسلامي (QIB) على الصيغ التمويلية قصيرة الأجل ضمن صيغ التمويل القائمة على المدبونية والذي تجاوزت مساهمتها في الإيرادات الصافية الخاصة بالتمويل معدل 90% لأغلب السنوات، ما يؤكد على حالة من التركز في آليات التمويل في مصرف قطر الإسلامي ضمن هذا النمط من التمويل.

* تُلزم تعليمات المصرف المركزي القطري على أن يكون سعر مصرف قطر المركزي مؤشراً استرشادياً في تحديد أسعار الفائدة أو العائد على التسهيلات الائتمانية بالريال القطري.

* تُلزم تعليمات المصرف المركزي القطري البنوك الإسلامية بالحصول على موافقته المسبقة على معدلات الأرباح التي تقرر احتسابها على الودائع المختلفة قبل توزيعها على أصحاب الودائع.

* لا توجد علاقة ارتباط معنوي لأرباح الإجارة مع كافة الموجودات عند مستوى دلالة 0.05.

* إن الارتباط لأرباح الإجارة مع كافة الأرباح ارتباط غير معنوي عند مستوى دلالة 0.05.

* لا توجد علاقة ارتباط معنوي لأرباح الإجارة مع معدلات الفائدة بحسب أجل استحقاق القروض عند مستوى دلالة 0.05.

* من مصفوفة الترابط نستنتج أن الارتباط لأرباح الإجارة متوسط معدلات الفائدة بحسب آجال استحقاق الودائع ارتباط غير معنوي عند مستوى دلالة 0.05

* متغير متوسط معدلات الفائدة على الودائع لأكثر من سنة يرتبط ارتباط قويا مع متغير أرباح المراجعة وهو ارتباط عكسي معنوي عند مستوى دلالة أقل من 0.05 ب (-0.891).

* متغيرات متوسط معدلات الفائدة على الودائع لشهر وثلاثة أشهر وستة أشهر ترتبط ارتباط قويا مع متغير أرباح المراجعة وهو ارتباط عكسي معنوي عند مستوى دلالة أقل من 0.05 ب (-0.725)، ب (-0.784)، ب (-0.725) على التوالي.

الإحالات والمراجع:

1. أنظر: سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 7.
2. نود أن ألفت عناية القارئ أن استخدام مصطلح معدل الفائدة على الودائع وعلى القروض واستخدام مصطلحات مُطبقة في الاقتصاد التقليدي من مثل (قروض، ودائع فائدة... الخ) لم يرد خلطاً بين مرتكزات وتأصيلات الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، فقد ورد في الدراسة ارتباط آليات عمل السوق النقدي التقليدي، أي أن معدلات الفائدة على القروض ومعدلات الفائدة على الودائع المقصودة في متن الدراسة هي المعدلات التي يحددها البنك المركزي لتنظيم عمل البنوك التقليدية. ولا يعني ذلك أن المصرف الإسلامي محل الدراسة يعتمد هذه المعدلات بمصطلحاتها أو التمويل بتسميته التقليدية (قروض) كما هو شائع في البنوك التقليدية، وقد حددنا آليات التمويل المعتمدة في مصرف قطر الإسلامي والتي عُتبت بما دراستنا بتسميتها الواردة في تأصيلات التمويل الإسلامي وفي التسمية المعتمدة في المصرف محل الدراسة وهي الإجارة والمراجعة. ومن المعلوم أن أغلب البنوك المركزية في الدول الإسلامية هي بنوك تقليدية وأن أغلبها يشترط الاسترشاد بهذه المعدلات كحدود عليا لكافة التمويلات ما يُجتم على البنوك الإسلامية في كثير من الأحيان الاسترشاد بهذه المعدلات. وعلى ذلك فإن منحى الاسترشاد بمعدل الفائدة النقدي في تحديد تكلفة رأس المال في المصارف الإسلامية والتي تفرضها البنوك المركزية تنظيمياً غالباً، أو ترضي بها المصارف الإسلامية ارتباطاً بظروف المنافسة أحياناً، يُبخر العديد من التحفظات على الظروف التشريعية والاقتصادية المحيطة بعمل المصارف الإسلامية.
3. وعلى ذلك فإن دراستنا عنيت بتحديد علاقة الارتباط بين أرباح الإجارة والمراجعة كمتغيرين تابعين -وهما متغيرين يرتبطا بعمل البنوك الإسلامية- وبين معدلات الفائدة المذكورة سابقاً وهي متغيرات مستقلة وترتبط بالبنك المركزي القطري تنظيمياً والبنوك التجارية التقليدية تطبيقاً.
3. الموقع الرسمي للبنك، أدوات التمويل الإسلامي المعتمدة في مصرف قطر الإسلامي.
4. أنظر: مصرف قطر المركزي، قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012، ص 12. <http://www.qib.com.qa/ar/footer/islamic-banking/islamic-banking-tools.aspx>
5. أنظر: مصرف قطر المركزي، قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012، ص 12. <http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Legislation/Law/Documents/13-2012.pdf>
6. فخري حسن عزدي، صيغ التمويل التنموية في الإسلام، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص 148.

7. مكرم محمد صلاح الدين مبيض، الإجازة المنتهية بالتملك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 7 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي 78، رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية علوم الاقتصادية، جامعة حلب، 2010، ص 29.
8. أنظر: مصرف قطر المركزي، قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012، ص 13.
9. أنظر: سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 7.
10. أنظر: آسيا قروي، صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية " دراسة حالة بنك قطر الإسلامي (QIB) الفترة (2006-2013)، "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2015، ص 1-91.
11. أنظر: مصرف قطر المركزي، كتاب التعليمات للبنوك: الطبعة الخامسة عشر "سبتمبر 2013"، الباب الثاني: السياسة النقدية، فصل أسعار الفائدة أو العائد، سبتمبر 2013، ص 49.
12. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، تقدم: ريمون يوسف فرحات، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص 135.
13. شوقي بوريقة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2014، ص 47.
14. حسام الدين عفانة، بيع المراجعة المركبة كما تجرته المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر "الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك"، جامعة الخليل، فلسطين، 2009/7/27، ص 6.
15. أحمد سالم ملحم، بيع المراجعة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية "دراسة فقهية مقارنة تبين حقيقة المراجعة بصورتها البسيطة والمركبة والممارسات النظرية والعملية لبيع المراجعة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 35-36.

قائمة المراجع:

1. آسيا قروي، صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية " دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي (QIB) الفترة (2006-2013)، "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2015.
 2. أمارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة حلب، سوريا، 2010.
 3. جمعة محمود عباد، علاقة المصرف المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2006، المجلد 28، العدد 2، سوريا.
 4. حسين محمد سمحان، نحو استخدام مؤشرات المالية الإسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2010، العدد 7، جامعة حسبية بن بوعلي، الجزائر.
 5. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، ارتباط تسعير الصكوك الإسلامية بمعدلات الفائدة ليبروك معامل مهدد لسلامة الاستثمار فيها، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا، 9-11 سبتمبر 2013.
 6. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
 7. محمد البتاجي، نحو إيجاد مؤشرات إسلامية للتعاملات الآجلة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي - 3 جوان 2009.
 8. مصرف قطر المركزي، قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012.
 9. مصرف قطر المركزي، كتاب التعليمات للبنوك: الطبعة الخامسة عشر "سبتمبر 2013"، الباب الثاني: السياسة النقدية، فصل أسعار الفائدة أو العائد، سبتمبر 2013.
 10. الموقع الرسمي للبنك، أدوات التمويل الإسلامي المعتمدة في مصرف قطر الإسلامي.
- <http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Legislation/Law/Documents/13-2012.pdf>
- <http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Legislation/Instructions/2013Instructions/02-03.pdf>
- <http://www.qib.com.qa/ar/footer/islamic-banking/islamic-banking-tools.aspx>